# "الصحة" نظمت لقاء لعمار لبلوغه سن التقاعد

في ٢٧ آيار، نظمت وزارة الصحة العامة لقاء تكريما للمدير العام للوزارة الدكتور وليد عمار لمناسبة بلوغه سن التقاعد، تقدمه وزير الصحة العامة الدكتور حمد حسن، وحضرته ممثلة منظمة الصحة العالمية في لبنان الدكتورة إيمان الشنقيطي ورؤساء الدوائر والمصالح والموظفون في الوزارة وعائلة الدكتور عمار.

وتخلل اللقاء عرضان مصوران: الأول لعدد من الإنجازات التي حققتها وزارة الصحة العامة خلال تولي عمار منصب مدير الإدارة العامة، والتي زادت من فعالية النظام الصحي اللبناني، والثاني تضمن شهادات للوزراء الذين توالوا على وزارة الصحة خلال المسؤولية الإدارية للدكتور عمار، وهم: مروان حمادة، محمد خليفة، علي حسن خليل، وائل أبو فاعور، غسان حاصباني، جميل جبق وحمد حسن.

وكان إجماع على أنه «عمل بصمت، بعيدا عن الضوضاء لمصلحة تحقيق إنجازات وتميز بشخصيته المهنية والهادئة والعلمية، وكان له الدور الأساسي في تنظيم علاقة لبنان مع المؤسسات الدولية».

وتلقى عمار دروعا تكريمية من كل من الوزير حسن ومنظمة الصحة العالمية وموظفي الوزارة.

## الوزير حسن

وتحدث حسن عن «ا كفاءة عمار وشخصيته التي جمعت ٣ عناصر: أولها ارتكاز النجاح على مؤسسة تميزت بقرب المدير العام من فريق العمل وابتعاده عن ممارسة أسلوب «فرق تسد» بعكس إدارات أخرى. ويتصل العنصر الثاني للنجاح ببناء علاقات قوية مع المؤسسات الدولية والأممية، وفي مقدمها منظمة الصحة العالمية التي تتعاون مع وزارة الصحة العامة لصون صحة مجتمع يترنح أمام التحديات المتمثلة بتهديد أمنه الاجتماعي والصحي. أما العنصر الثالث فهو العمل التراكمي للادارة الحكيمة، الذي ظهرت نتائجه خلال مواجهة فيروس كورونا، وهذا العمل جعل الوزارة على أهبة الاستعداد والجهوزية لمكافحة الوباء، الأمر الذي حقق تصنيفها في موقع متقدم وإنصافها عالميا».

## عمار

من جهته، تحدث عمار فشكر عائلته الصغيرة، كما عائلته الكبيرة في وزارة الصحة العامة، وقال: «عملنا تحت شعار: البناء على العلم وعدم التأثر بما له علاقة بالمحاصصة الحزبية والطائفية، وتمكنا من بناء فريق مهني يعمل بتجرد لبناء مؤسسة».

وأبدى «ارتياحه لما لقيه هذا الأمر من تقدير، خصوصا في التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٠، والذي اعتبر أن لبنان كان قصة نجاح، إضافة إلى دراسات متعددة استخدمت منهجيات ومؤشرات

مختلفة في السنوات الأخيرة وأظهرت أن النظام الصحي في لبنان وصل إلى مراتب متقدمة»، وقال: «إن المنهجية التي تم اعتمادها ارتكزت على العلم في الدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية، التشارك في الرأي والعلاقة الراسخة مع مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الصحة العالمية والهيئات الأكاديمية والنقابات المعنية بهدف الوصول إلى استراتيجية وطنية أسهم المعنيون فيها ويلتزمون تنفيذها، الأمر الذي أدى إلى مسيرة ثابتة هدفت إلى تحقيق تحسين مستمر في النظام الصحي، فالرؤية كانت واضحة، وكلما تحقق هدف، تم النظر إلى تحقيق هدف أبعد».

أضاف: «إن الامتحان الأخير تمثل بوباء كورونا، وحظيت الوزارة بوزير يشهد كثيرون لما يتميز به من نشاط واندفاع والتزام علمي وسهر الدائم، علما أنه حظي بدوره بفريق مهني لا ينتمي أفراده إلا للوطن».

وشدد على أن «هذه المحنة أثبتت أن القطاع العام أساسي، وهو الملجأ للمواطن والحارس على الصحة العامة»، وقال: «لدينا أمل كبير من أجل المضي قدما في تعزيز القطاع العام الصحي وتأمين الأجواء ليقوم الموظفون بعملهم بتجرد، بعيدا من أي تدخل سياسي».

وأكد أنه «سيبقى بجانب من يطلب منه المشورة لتقديم المساعدة والدعم».

## وقائع اللقاء

وكان اللقاء التكريمي بدأ بالنشيد الوطني وكلمة لعريفة اللقاء الإعلامية روى الأطرش التي تحدثت عن «الشخصية المتواضعة للدكتور عمار الذي تتحدث إنجازاته عنه، من خلال براعته في القيادة والانفتاح على كل ما هو جديد ومتطور».

ثم ألقت رئيسة مصلحة الصيدلة في الوزارة الدكتورة كوليت رعيدي كلمة الموظفين، فشكرت ل«عمار منحه الثقة للموظفين واهتمامه وإرشاده وتعاونه وحرصه الدائم على تحقيق العدالة والمساواة بينهم»، وقالت: «إن الدكتور عمار كان مثالا في تأكيد أن العمل ليس منصبا



للمفاخرة، بل هو أمانة، الأمر الذي جعله قائدا بكل ما للكلمة من معنى».

وأشادت الشنقيطي ب«ما لدى الدكتور عمار من رؤية واستراتيجية وصدق»، لافتة إلى أن «تقديره ليس فقط على المستوى الوطني، إنما أيضا على المستوى الخارجي من قبل كل الذين عملوا معه».

وأشارت إلى أن «اللقاء التكريمي ليس لقاء وداعيا، بل هناك الكثير من العمل الممكن القيام به مع الدكتور عمار، نظرا إلى خبرته الكبيرة والإنجازات التي تحققت، نتيجة قيادته فريق العمل في وزارة الصحة»، مثنية على «جهوده في هذا المجال.»

يذكر أن الدكتور عمار درس الطب في بروكسيل، وحصل على ماجستير بالصحة من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٩٦، وعلى دكتوراه بعلم الوبائيات والصحة العامة في سنة ٢٠٠١. استلم مهامه كمدير عام وزارة الصحة العامة عام ١٩٩٣، وحاز على جوائز تقديرية عدة، أبرزها من الرئيس الفرنسي وملك بلجيكا، ولديه العديد من الكتب والأبحاث التي نشرت في مجلات علمية عالمية في مجال إدارة النظم الصحية والإصلاح الصحي والحوكمة الصالحة وإصلاح نظام الرعاية الصحية في لبنان.

# ونقابة الأطباء تكرّمه وعون يمنحه وسام الاستحقاق الصحي الذهبي

في ٣ حزيران، كرّمت نقابة أطباء لبنان في بيروت المدير العام لوزارة الصحة الدكتور وليد عمار لبلوغه السن القانونية، في احتفال اقيم في بيت الطبيب، في حضور حشد من الوزراء والنواب الحاليين والسابقين، ممثلين عن الادارات والمؤسسات الرسمية والاجهزة العسكرية والامنية والمنظمات المحلية والدولية، إضافة الى عدد من رؤساء الجامعات ونقباء المهن الحرة ورؤساء المهن الطبية في الاحزاب. وبتكليف من رئيس الجمهورية ميشال عون، قلّد وزير الصحة الدكتور حمد حسن المحتفى به وسام الاستحقاق الصحي الذهبي الوطني، تقديرا لعطاءاته في خدمة صحة الانسان في لبنان على مدى نحو ثلاثين عاما، عاصر خلالها ٩ وزراء صحة. وتسلم عمار درعيين تكريميتين من نقابتي الاطباء في بيروت واصحاب المستشفيات الخاصة.



بداية، أوجزت عريفة الحفل الاعلامية مي أبي عقل سيرة المكرّم الذاتية «الحافلة بالانجازات والمشاريع والبرامج الصحية التي تصب في خدمة تطوير النظام الصحي، ومساهمته في وضع العديد من اقتراحات القوانين التي تمحورت حول تأهيل القطاع الصحي، وفي تحديث هيكلية وزارة الصحة الادارية ومكننتها، حتى تمكنت اليوم من مواجهة وباء خطير مثل فيروس كورونا، اضافة الى علاقاته بالمنظمات الدولية التي كرسها لرفع مستوى البرامج الصحية المحلية لتوازي البرامج العالمية».

## شرف أبو شرف

من ناحيته، أوجز نقيب اطباء لبنان في بيروت البروفسور شرف أبو شرف المشاريع التي تعاونت نقابة الاطباء فيها مع الدكتور عمار وقال: «تعاوننا مستمر ولا يزال قائما منذ انتخابي نقيبا للاطباء في ولاية اولى عام ٢٠١٠ وتعزز اليوم في ولايتي الثانية. لم نطرق بابه يوما الا وكان التفاهم والتجاوب ثالثنا، وأثمر التنسيق نتائج إيجابية لجهة تطبيق قانون فصل اتعاب الاطباء في وزارة الصحة في عهد الدكتور محمد جواد خليفة وتحسين وضع الاطباء، خط الدفاع الاول عن اللبنانيين في مواجهة كورونا الاخيرة، لكن هذا القانون ينتظر وضعه قيد التنفيذ في الضمان والجيش وتعاونية موظفي الدولة.

خلال ولايتي السابقة ٢٠١٠- ٢٠١٣ وبالتعاون مع نقابة الصيادلة النقيب زياد نصور، والضمان الاجتماعي د. محمد كركي، وتعاونية الموظفين د. انور ضو، عملنا على إصدار الوصفة الطبية الموحدة لإيماننا بأنها الطريقة الفضلى لمنع تزويرها ومراقبة وصف الأدوية ووصف دواء الجنريك الذي ساهم في تخفيض سعر الدواء و تأمين موارد لصندوق التقاعد في النقابة .ولم نستطع أن ننفّذها يومها لأسباب شتّى حتى جاء الوزير وائل أبو فاعور وفرضها مشكورًا. ساهم الدكتور وليد معنا في إصدار قانون إذن مزاولة مهنة الطب والتخصص وغايته الحد من العدد الزائد للأطباء و الحفاظ على المستوى العلمي اللائق ببلدنا وتوحيد المفاهيم بين كليات الطب في لبنان. وقد أنهينا العمل منذ اسبوعين في نقابة الاطباء على مشروع المراسيم التطبيقية لتنفيذه بالتنسيق مع وزارتي الصحة والتربية، وعمداء كليات الطب في لبنان وسنقدمه قريبا الى وزيري الصحة والتربية لمناقشته وعرضه على مجلس الوزراء بغية البدء في تطبيقه، كما ساهم معنا في إعداد

مشروع قانون الهيئة اللبنانية العليا لدراسة الطب والتخصص Lebanese Medical Board، عمل عمار معنا والوزيرين علي حسن خليل وسليم جريصاتي ودكتور محمد كركي ودكتور أنور ضو ،على رفع التعرفة الرسمية في جدول الاعمال الطبية K من ٥٠٠٠ الى ٧٥٠٠ ليرة لبنانية ونعمل الآن على إعادة النظر فيها بسبب الظروف المعيشية والاقتصادية المستجدة.

طبعا لن ننسى قانون سلامة الغذاء الذي عمل عليه مع لجنة الصحة النيابية، ولا يزال ينتظر المراسيم التطبيقية لتنفيذه، وقانون منع التدخين في الاماكن العامة قانون ١٧٤ الذي حان وقت تطبيقه في زمن الكورونا».

## سليمان هارون

من ناحيته، أشار نقيب اصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون الى أن الدكتور عمار «تمكن مع دائرة ضيقة من المساعدين من التوصل الى انجازات كبيرة متخطيا بيروقراطية القطاع العام» ولفت الى ان «ايمان عمار بالشراكة بين القطاعين العام والخاص فتح المجال للتواصل بين وزارة الصحة والنقابات والجامعات، ما اتاح قطاعا صحيا عصريا وفاعلا بكلفة متدنية». وقال أن «انجازات كثيرة احتسبت احيانا لغيره، ربما هو رجل يحب القاء في الظل أو ربما كانت الانوار تحجب عنه عمدا، ويكفي القول انه جعل من المديرية العامة لوزارة الصحة مرجعية لا يمكن تجاوزها في القرارات المهمة».

## الوزير رمزي مشرفية

وأشاد وزير السياحة والشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية «بالتعاون والتنسيق الكاملين بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة لتأمين سلامة الجميع على ارض لبنان». ولفت الى انه «من خلال ترؤسه لجنة مكافحة الاوبئة لتقييم الوضع الوبائي تفوق الدكتور عمار وفريق العمل على الواقع رغم ضعف الامكانات بحجزه لوزارة الصحة العامة موقعا متقدما على مستوى لبنان وعلى صعيد التعاون مع المنظمات الدولية عموما ومنظمة الصحة العالمية خصوصا، معتبرا ان الاصلاحات التي عمل عمار على اقرارها احدثت تغييرا عميقا في نظام الصحة العامة في لبنان».

## الوزير حمد حسن

وتحدث وزير الصحة الدكتور حمد حسن معتبرا ان تكريم عمار تكريم لوزارة الصحة نفسها، وهو جمع عددا من الصفات في موقع قيادي وريادي: الكفاءة والاستقامة والمبادرة، اضافة الى الهدوء والانسانية والباب المفتوح، وميزة الجدال والمناورة للمصلحة العامة اولا.وقال: «كورونا كان تحديا كبيرا وقد اثبت لبنان كفاءة الجسم الطبي، تعاضدنا وتعاونا لنحمي المجتمع ولبنان من خلال فريق عمل متجانس في وزارة الصحة. دكتور عمار اظهر قدرة في الادارة مخالفا بذلك كل ما هو صغر في السياسة، التضافر والتكامل كان فيهما فيروس كورونا نموذجا، كان تحديا كبيرا وحكومة مواجهة التحديات لعبت دورها». ووجه تحية الى

المجتمع اللبناني على الرغم من تفلته من بعض الضوابط. وأكد اننا لن نمد يدنا الى احد ما دام عقلنا الراجح وقدراتنا جديرة بامرار هذا التحدي.

## وليد عمار

ختاماً، كانت كلمة المحتفى به الدكتور وليد عمار الذي أكد أنّ «العلاقة مع نقابة الاطباء هي نموذج للعلاقات الوثيقة التي حافظت عليها وزارة الصحة العامة مع كل النقابات المهنية والصحية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث لعبت جميعها دوراً هاماً في تخطيط وتنفيذ البرامج الصحية. ولقد تمأسست هذه العلاقات ضمن اطر الحكم الرشيد الذي يعتمد على المشاركة والشفافية والتقييم المستمر.

ونظراً لمحدودية الموارد المالية والبشرية في القطاع العام، كان الخيار الاستراتيجي بالاستفادة من امكانيات مؤسسات القطاع الاهلي، فبنت الوزارة شبكة من المراكز الصحية مستفيدة من الموارد المادية والبشرية للجمعيات، التي استفادت بدورها من تقديمات الوزارة المتعلقة بنظام المعلومات والبروتوكولات العلاجية والتدريب عليها، إضافةً إلى اللقاحات والادوية الاساسية، ومواد الارشاد الصحي. كما



ان بناء هذه العلاقة خارج منطق التحاصص السياسي او الطائفي والتعاطي بتجرد وشفافية بناء على معايير علمية بحتة، ادى إلى انضواء جميع هذه المؤسسات تحت لواء وزارة الصحة العامة واضعة جميع امكانياتها بتصرفها، بحيث طبقت وبشكل ملفت جميع الشروط التي فرضتها الوزارة استناداً إلى توصيات منظمة الصحة العالمية واستوفت اعلى معايير ضمان الجودة. لقد كان لهذه السياسة وقعاً مباشراً على تحسين المؤشرات الصحية. ولقد اشار تقرير منظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٠ الى النجاحات التي حققها لبنان بتقديم خدمات مضمونة الجودة لجميع المواطنين وبنفس الوقت تخفيض انفاق الاسر على الصحة بشكل ملحوظ. وألقى عمار الضوء على بعض المبادئ التي اعتُمدت وأدت الى نجاحات، اهمها الحوكمة التشاركية ومأسسة العمل وتنظيمه لتصل خدمات الوزارة إلى جميع المواطنين بالتساوي ودون وسيط، والتأقلم مع الواقع بالتعاطي المهني والتدرج في تحقيق الاهداف. عملت الوزارة جاهدة على مأسسة الخدمات لتصل إلى المواطن اينما كان كحق من حقوقه. مثال على ذلك اعتماد المكننة لمعالجة طلبات المواطنين حيث لا تمييز بين مواطن وآخر إلاّ وفقاً لأحقية مطلبه، وبنفس الوقت تتيح للمواطن متابعة معاملته الكترونياً واطلاعه على السبب في حال رُفض الطلب او تأخر البت به. وكذلك مكننة موافقات الاستشفاء واعتماد اللامركزية الادارية في اصدار البطاقات في جميع الاقضية.

واشار الى ان مشروع البطاقة الصحية بدأ يُطرح منذ التسعينات لإيجاد حل لموضوع تعدد الصناديق الضامنة، وكان لكل وزير صحة مشروعاً أُعد بعناية استناداً الى الدراسات المتوفرة. وكنا على المستوى التقني نطور الانظمة وآليات العمل، حيث تم انشاء قاعدة موحدة للمستفيدين من جميع الصناديق الضامنة تصدر على اساسها موافقة الاستشفاء الكترونياً، مما ألغى الفجوات والازدواجية في التغطية وسهل امور المواطنين. وكذلك تطبيق نظام الاعتماد بفرض معايير حُدِّثت بإستمرار وادت إلى نقلة نوعية في الخدمات الاستشفائية. كما تم ربط التعاقد مع المستشفيات بنتائج الاعتماد ومؤشرات الاداء مما حفّز تقديم خدمات مضمونة الجودة وضبط الكلفة. إلى غيرها من الانجازات التي تحققت تدريجياً بشكل يتناسب مع جميع المشاريع المطروحة، بهدف وضع الوزارة بحالة جهوزية لتطبيق القانون فور صدوره. طبعاً لم يبصر اي من مشاريع القوانين هذه النور لأسباب سياسية ومالية. الاّ ان كل واحد منها كان يعطي زخماً لتطوير العمل الاداري بحيث اصبحت التغطية الصحية الشاملة امراً واقعاً مبني على التأقلم مع القوانين النافذة. فعندما يحصل المواطن، غير المنتسب إلى أي من الصناديق الضامنة، على تغطية وزارة الصحة تكون نظرياً التغطية الصحية شاملة لجميع المواطنين. مع العلم ان الجهات الضامنة، خاصة الوزارة، تقدم خدمات مكلفة قلما تغطيها الانظمة الصحية حتى في الدول المتقدمة. صحيح انه مازالت هناك ثغرات، ولكن يوجد حلول تقنية لها تتناسب مع الامكانات المالية للدولة والمواطنين وبالأدوات القانونية المتوفرة.»

واشار أخيراً إلى «اهمية التوافق بين المدير العام والوزير مهما كانت انتماءات كل منهما. ولحسن حظي مر على وزارة الصحة العامة خلال سنوات خدمتي افضل الوزراء، بنيت معهم علاقات صداقة واحترام، مما سهل تحقيق انجازات هامة للنظام الصحي اثبتتها دراسات عالمية متعددة. إلى ان جاء الامتحان الاخير في مواجهة وباء الكورونا بقيادة معالي الوزير حمد حسن، ليؤكد متانة النظام الصحي في لبنان الذي بنيناه عبر السنوات مع كافة الشركاء. كما انني ادين بهذه الانجازات لزملائي في الوزارة الذين شكلوا فريق عمل متكامل من اصحاب الكفاءات، يقومون بمهامهم بمهنية واخلاص، انطلاقاً من ايمانهم بالقطاع العام وانا افتخر بإنتمائي إلى هذا الفريق».